

شواهد لغات العرب في النحو

د. الحسين النور يوسف

قسم اللغة العربية-كلية الآداب-جامعة الخرطوم¹

المقدمة:

الشواهد اللغوية مصدر من مصادر تقوية القواعد النحوية، وقد تعددت مصادر هذه الشواهد ومن بينها لغات العرب كلغة بني تميم والحجازيين وغيرهم وقد رأيت أن ادرس لغات العرب التي وردت في شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك وذلك لأن الناس رأيتهم توفروا على الشاهد القرآني والشاهد الشعري وربما الحديث النبوي ولكن لم تقصد هذه اللغات بالدراسة وهذا رأيت أن أقف عندها مقدماً لذلك بالحديث عما يعد حجة من لغات العرب وما لا يعد مبيئاً آراء العلماء في هذا الباب.

لقد حدد ابن عقيل كسابقيه من النحاة نسبة بعض هذه اللغات لقبائلها ولكنه ذكر في بعض المواضع لغات غير منسوبة لقبيلة معينة وهذه ستكون إن شاء الله مجال بحث آخر ربما استطاع المرء نسبتها لأصحابها مضاهاةً لكتاب ابن عقيل بكتب النحو الأخرى وأبدأ بعون الله فأقول مبتدئاً فيلى الدراسة:

الدراسة:

من الأمور اللافتة للنظر أمر تعدد لغات العرب، وهل تعتمد جميعها أو أن بينها مفاضلة واختلاف؟ هذا سؤال وقف عنده علماء اللغة على اختلاف العصور وتتابع

¹مئندب حاليًا بالمملكة العربية السعودية.

الأزمان ، وهنا أقف عند رأي أبي الفتح عثمان بن جني في كتابه الخصائص حيث يقول
(: باب اختلاف اللغات وكلها حجة) .

هذا هو عنوان بابه الذي افتتح بعده حديثه في لغات العرب فقال : (اعلم أن سعة
القياس تنبئ لهم ذلك ولا تحظره عليهم ألا ترى أن لغة التميميين في ترك إعمال (ما)
يقبلها القياس ولغة الحجازيين في إعمالها

كذلك ، لأن لكل واحد من القوم ضربا من القياس يؤخذ به ويخلد إلي مثله وليس
لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبيتها لأنها ليست أحق بذلك من رسيلتها ولكن غاية
مالك في ذلك أن تتخير إحداها فتقويها علي أختها ، وتعتقد أن أقوى القياسين أقبل
لهما وأشد أنسابا (1) .

يؤكد هذا النص أن اللغات جميعها تصلح في الاحتجاج بها علي قواعد النحو
، بل يرى ابن جني أنه لا يجوز أن ترد لغة من لغات العرب تكلم بها قوم منهم ولكنه
يرى أن الوجه أن تقوي لغة علي لغة طلبا لقوة القياس ولا يصح رد إحدى اللغتين
بأختها ، ويستخدم ابن جني لفظة (رسيلتها) كأنه يعني مماثلتها أهدأ من المعني العام
للعبارة ، وعليه فبهذه الرؤية وذلكم التفسير قويت لغة قريش علي غيرها . يقول ابن
جني (حدثنا أبو بكر محمد بن الحسن بن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب قال ارتفعت
قريش في الفصاحة عن عننة تميم وكشكشة ربيعة (2) . ويطول حديث ابن جني
وهو يصف لغات العرب المختلفة التي ارتفعت عنها قريش ويبيئ قريشا مكانة لعلها
هي السبب في تميز لغة قريش وأنها اللسان الذي نزل به القرآن دون ألسن سائر العرب
وذلك في عمومته وان لم يحل القرآن من لغات العرب الأخرين المتناثرة في آياته وسوره
هنا وهناك .

لقد عرض الجلال السيوطي وهو من علماء القرن التاسع الهجري لأمر اللغات
وذلك في كتابه الاقتراح وبين السبب الذي به فضلت لغة قريش علي غيرها فقال:

(قال الفراء : كانت العرب تحضر المواسم في كل عام وتحج البيت في الجاهلية وقريش يسمعون لغات جميع العرب فما استحسنوه من لغاتهم تكلموا به فصاروا أفصح العرب وخلست لغاتهم من مستبشع اللغات ومستقبح الألفاظ)⁽³⁾ يرينا هذا النص أن قريشا كانت ذواقة للغة العرب ولهذا بنت لغتها علي كل مستحسن وتحاشت كل مستقبح ، وهذا سر نقاء لغة قريش وارتقائها كما يلاحظ أن المعني العام لهذا النص يتفق مع ما ذهب إليه ابن جني وان كان السيوطي قد نقله رواية عن الفراء ولاشك أن السيوطي يرى رأي الفراء هذا وإلا لما نقله عنه ، كما أن السيوطي سمي هذا الفصل في كتابه (في ما رجحت به لغة قريش علي غيرها) بالجملة فإن قريشاً لم يختلف حول رجحان لغتها وقوتها ولهذا بنيت كثير من قواعد اللغة والنحو علي لغة قريش ، ونقل الجمحي أن أبا عمرو سئل فقيل له :

(أخبرني عما سميتة نحواً أيدخل فيه كلام العرب جميعاً ؟ قال لا . قيل فماذا تفعل فيما خالفنك فيه العرب وهم حجة ؟ قال أعمل علي الأقيس وأسمي ما خالفني لغة)⁽⁴⁾ فالنص يبين أن القياس يقتضي أن يؤخذ فيه بما قوي وتواتر ولايرد ماتبقي من كلام العرب بل يسمي لغة وإن لم يكن هو الأقيس والأشيع . ويؤيد هذا الرأي ما ذهب إليه ابن جني حيث قال (فإذا كان الأمر في اللغة المعول عليها هكذا ، وعلي هذا فيجب أن يقل استعمالها وان يتخير ما هو أقوى وأشيع منها ، إلا أن إنساناً لو استعملها لم يكن مخطئاً كلام العرب ولكنه يكون مخطئاً لأجنود اللغتين)⁽⁵⁾ .

إن كان هذا هو شأن اللغات كما رآه ابن جني فإن السيوطي نقل في كتابه الاقتراح نصاً لأبي نصر الفارابي وهو من أهل القرن الرابع (ت339) هو أي أنه جاء بعد ابن جني والأوائل من علماء اللغة ، وقد حدد هذا النص من يؤخذ كلامه ومن لا يؤخذ عنه . وقد سمي السيوطي الباب الذي أورد فيه نص الفارابي بقوله فصل : ما يخرج به من كلام العرب)⁽⁶⁾ ومن تفيد التبويض عند النحاة ، ففهم من ذلك أن بعض

العرب يحتج بكلامه وبعضهم لا يحتج بشيء من كلامه قال السيوطي نقلا عن الفارابي (قال أبو نصر الفارابي في أول كتابه المسمى بالألفاظ والحروف كانت قريش أجود العرب انتقاء للألفاظ والأفصح منها وأسهلها علي اللسان عند النطق وأحسنها مسموعا ، وإبانة عما في النفس ، والذين عنهم نقلت اللغة العربية وهم اقتدي وعنهم أخذ اللسان العربي من قبائل العرب ، هم قيس وقيم وأسد ، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه وعليهم أتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف ، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم⁽⁷⁾ .

يحصر هذا النص قبائل عربية بعينها هي التي يعول عليها ويؤخذ بلسانها، وهو قول يخالف ما مضى من آراء العلماء الذين يقولون بحجية لغات العرب ولكن الفرق هو القوة والضعف . ويستمر السيوطي في نقله عن الفارابي معددا القبائل التي لا يؤخذ بلسانها مع ذكر العلة في ذلك . يقول السيوطي في الاقتراح نقلاً عن الفارابي : (وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري قط ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم فإنه لم يؤخذ لا من لحم ولا من جذام فإنهم كانوا مجاورين لأهل مصر والقط ، ولا من قضاة ولا من غسان ولا من إياد فإنهم كانوا مجاورين لأهل الشام وأكثرهم نصارى يقرعون في صلاتهم بغير العربية ، ولا مسن تغلب ولا النمر فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية ، ولا من بكر لأهم كانوا مجاورين للبط والفرس ، ولا من أزد عمان لمخالطتهم للهند والفرس ولا من أهل اليمن أصلا لمخالطتهم للهند والحبشة ولولادة الحبشة فيهم ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة ولا من ثقف وسكان الطائف لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم ولا من حاضرة الحجاز لأن الذين نقلوا اللغة صادفهم حين ابتدعوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم ، والذي نقل اللغة واللسان العربي عن هؤلاء وأثبتها في كتاب وصيرها علما وصناعة هم أهل الكوفة والبصرة فقط من بين

أمصار العرب (8). هذا النص نص واسع احتوي علي أمور عديدة تفاصيلها كما

يلي:

1- يلاحظ أن القبائل التي أشار إليها النص كلها تسكن أطراف الجزيرة العربية ، وعليه فهي عرضة للاختلاط بغيرها من الأمم وبالتالي يكون تعرضها للتأثر بغيرها كبيرا ، وهذه لعلها نظرية من نظريات علم اللغة الهامة أبرزها قول أبي نصر الفارابي .

2- أما القبائل التي تسكن داخل الجزيرة كحاضرة الحجاز وثقيف والطائف فعلة استبعادها هي مخالطتهم التجار الذين يقدمون عليهم .

3- عرض النص لأمر هام وهو تحديده للنقلة وهم أهل الكوفة وأهل البصرة وهؤلاء هم النحاة الذين قعدوا القواعد وأسسوا أسس اللغة فهو ينحي عليهم باللائمة ولكن هذا الأمر جد خطير لأننا إذا ضعفنا هؤلاء العلماء سنضعف النحو ، وهؤلاء أخذوا بالرأي القائل إن لغات العرب كلها حجة وهذا هو المهم لأن كتب النحو لا تفرق بين قبيلة وأخرى ولكن قد يضعف من يضعف ويقوي من يقوي علي نحو ما ذكره ابن جني في سابق قوله ، ولهذا سنري لغات لقبائل متعددة ممن قواهم ابن جني ترد لغاتهم في شرح ابن عقيل ، وابن عقيل نحوي يهيج نحج أهل البصرة والكوفة ، وعلي كل فلا يلتفت لقول الفارابي هذا وكفي بابن جني النحوي اللغوي حجة ودليلا وهو الذي أخذ عن أبي علي الفارابي وكفي به من بحر في العلوم اللغوية .

لقد وردت في شرح ابن عقيل علي ألفية ابن مالك لغات لنحو ثمان من قبائل العرب هي :

لغة أهل الحجاز وبنو تميم ولغة طي ولغة ربيعة ولغة بني سليم وبنو الحارث وبنو دبير وفتحس والثامنة بالإهام حيث يقوم ابن عقيل ويروي لبعض العرب ، وعسى أن ابدأ بالمواطن التي جاءت فيها لغة أهل الحجاز محلاً ومفسراً ومعدداً المواضع التي وردت فيها هذه اللغة موضعاً أثر موضع وكذلك أصنع مع كل لغة وردت في هذا الشرح الهام الجليل الذي هو أسير شرح عرف وأفاد منه طلاب العلم وإن كانت شروح الألفية كثيرة متعددة فأقول :

(1) لغة الحجاز و تميم :

لعل أكثر ما يوجد من شواهد في كتب النحو فيما يتصل بلغات العرب يعزى إلى الحجاز أو تميم أو الاثنين معاً لاتفاقهما في كثير من المواضع والشواهد ، ولعل المقصود بلغة الحجاز قريش ، ولعل السبب في ذلك ما ذكر قبل من أن لغة قريش تميزت بانتقاء الألفاظ واختيار الحسن منها مما تسمعه من العرب إبان حضورها للمواسم ، ولقد قرى نزول القرآن بلغة قريش موقف هذه القبيلة ، ولغتها ، أما لغة تميم فهي حسب ما ورد في كتب النحو قسيمة لغة الحجاز فمتى ما ذكروا النحاة الحجازيين ذكروا بعدهم بني تميم وقرنوا بين اللغتين وقرنوا بينهما ، فكأن بني تميم هي القبيلة التي تلي قريشاً في المكانة، ولقد ورد ذكر الحجازيين مقرونًا ببني تميم في خمسة مواضع من شرح ابن عقيل .

الموضع الأول :

قال ابن عقيل : (إذا كان علم المؤنث على فعال كحذام رقاش فللعرب فيه مذهبان ، مذهب أهل الحجاز بناؤه على الكسر فتقول هذا حذام ، ومررت بحذام والثاني هو

مذهب بني تميم إعرابه إعراب ما لا ينصرف للعلمية والعدل والأصل حاذمة ورافضة كما عدل عمر عن عامر وحشم عن جاشم⁽⁹⁾ .

هذا القول يبين أن الأسماء المعدولة التي على وزن فعال فيها مذهبان الأول البناء على الكسر وهو رأي الحجازيين والثاني إعرابها إعراب الاسم المصروف وقد أشار الرضى في شرحه على الكافية إلى هذا القول: (علم الأعيان المؤنثة فلغة الحجازيين بناؤه كله ، قيل لمشابهته لزال وزنا وعدلاً مقدرًا)⁽¹⁰⁾ هذا الرأي يطابق ما ذهب إليه ابن عقيل ويزيد عليه بأن الرضى ذكر علة البناء وهي مشابهة هذه الأسماء لاسم الفعل نزال المبني على الكسر ، ومعروف أن من علل بناء الأسماء شبهها بالحروف وذلك في باب الإعراب والبناء .

أما بنو تميم فقد فصل الرضى رأيهم ومذهبهم في مثل هذه الأسماء فقال: (وبنو تميم افترقوا فرقتين أكثرهم على أن ذات الراء من هذا القسم مبنية على الكسر للوزن والعدل المقدر كحضار ، وإنما قدروا العدل فيها تحصيلاً للكسر اللازم بسبب البناء إذ الكسر مضحح للإمالة المطلوبة المستحسنة)⁽¹¹⁾ وهذه علة أخرى للكسر في هذا النوع من الأسماء حيث نظر للراء المتطرفة مسبوقه بالألف فناسبها الكسر تمهيداً لإمالة الألف ، وهي أيضاً قاعدة معروفة وخصت بنات الراء هنا لأنه يصدق عليها هذا الحكم . ثم بين الرضى مذهب بني تميم في هذه الفرقة فيما تبقى من الأسماء التي على صيغة فعال ولكنها ليست من ذوات الراء فقال : (وغير ذات الراء كقطام معربة غير منصرفة للتأنيث والعلمية ولم يحتاجوا في ترك الصرف هنا إلى تقدير العدل كما احتج إليه في عمر)⁽¹²⁾ فالواضح هنا أن بني تميم يعربون مثل هذه الأسماء إذا خلت من الراء ويجعلونها فقط ممنوعة من الصرف للعلمية والتأنيث ولم يشيروا للعدل في مثل هذه الكلمات لأن العلتين الظاهرتين كفتا عن إدخال العدل فيها وهما علتان متعلقتان بالمنع من الصرف وهذا يؤكد ما ذهب إليه ابن عقيل في هذه المسألة .

أما الفريق الثاني من التميميين فيقول عنه الرضى معللاً (أو قولهم "أي بنو تميم" على أن جميع هذا القسم غير منصرف من ذوات الرء كان أولاً)⁽¹³⁾ هذا الفريق يوافق مذهبه مذهب الحجازيين من حيث بناء هذه الطائفة من الأسماء ولعله رأي راجح لأن هذه الأسماء أصلها حاذمة وراقشة وفاطمة وعلى هذا المستوى فهي ممنوعة من الصرف فإذا عدلت فصارت حذام وفطام ورقاش دخلت عليها علة ثالثة بعد أن كانتا علتين موجبتين للمنع من الصرف وهنا يكون البناء وهو مقبول لأن الأسماء في غالب أحوالها إذا اجتمعت عليها ثلاث علل بنيت ، وهذا رأي كما ذكرت راجح وإن كانت هناك حجة لا بأس بها في إعراب ذوات الرء لشبهة الإمالة فيها .

الموضع الثاني :

قال ابن عقيل : (يشار إلى الجمع مذكراً أو مؤنثاً بـ "أولى" وفيها لغتان المد لغة أهل الحجاز وهي الواردة في القرآن الكريم والقصر وهو لغة تميم)⁽¹⁴⁾ يقصد ابن عقيل بقوله هذا كلمة "أولئك" المكونة من أولى والكاف وهي التي جاءت كثيراً في القرآن الكريم ، أما بنو تميم فإنهم يقصدونها فيقولون أولئك وهي لم ترد [على أقل تقدير في رواية حفص عن عاصم] في القرآن الكريم وهذا يدل على قوة لغة الحجازيين ورجحانها على لغة بني تميم إذ القرآن هو الفيصل .

قال الرضى الأسترابادي : (وفي جمعهما "أي المذكر والمؤنث" أولاء وأولى ثم أولئك وأولئك وأولاء بالتسوية .. وزعم الفراء أن ترك اللام في كل لغة تميم فيكونون قد اقتنعوا للبعيد والمتوسط بالكاف)⁽¹⁵⁾ .

الخلاف بين هاتين اللغتين أن الحجازيين ينهون الكلمة بهمزة مكسورة يقولون أولاء فإذا أضافوا إليها الكاف لتدل على البعيد صارت أولئك وذلك بسبب الهمة المكسورة

في آخرها ، أما بنو تميم فاللفظة عندهم تنتهي بألف لينة "أولى" فعند إضافة الكاف لتشير إلى البعيد تصبح الكلمة أولاك وهي ليست من كلام العرب المطرد فالفصحح هو أولئك، والدليل على ذلك قول ابن عقيل بأن أولاك لم ترد في القرآن فإذن قويت لغة الحجازيين هنا وضعفت لغة بني تميم وهذا هو المبدأ الذي ذكر من قبل في أوائل هذا البحث .

الموضع الثالث :

قال ابن عقيل (أما "ما" فلغة بني تميم أما لا تعمل شيئاً فتقول "ما زيد قائم" وذلك لأن ما حرف لا يختص لدخوله على الاسم نحو ما زيد قائم وعلى الفعل نحو ما يقوم زيد ، ولغة أهل الحجاز أعمالها كعمل "ليس" لشيئها بها في أنها لنفي الحال عند الإطلاق فيرفعون بها الاسم وينصبون بها الخبر نحو ما زيد قائماً . قال تعالى "ما هذا بشراً" ، وقال الشاعر :

أبناؤها متكئون أباهم حسنقو الصدور وما هم أولادها⁽¹⁶⁾

يبحث ابن عقيل في هذا الموضع أحكام "ما" النافية حسب لغة بني تميم الذين يهملونها ، ولغة الحجازيين الذين يعملونها ويورد ابن عقيل شاهدين على أعمالها في النص السابق. قال سيبويه في هذا الشأن (ما عبد الله أحاك وما زيد منطلقاً وأما بنو تميم فيجرونها بحرى "أما" و "هل" أي لا يعملونها في شيء وهو القياس لأنه ليس بفعل وليس "ما" كلياً ولا يكون فيها إضمار ، وأما أهل الحجاز فيشبهونها بليس إذ كان معناها كمعناها ... ومثل ذلك قوله عز وجل "ما هذا بشراً" في لغة أهل الحجاز ، وبنو تميم يرفعونها إلا من درى كيف هي في المصحف)⁽¹⁷⁾ .

يرى سيويه أن إهمال "ما" لإجرائها مجرى "أما" و "هل" هو القياس وذلك لأن "أما" لا تفعل شيئاً عند دخولها على الألفاظ وكذلك "هل" والعلة لأنها حروف غسيرة مختصة كما ذكر ابن عقيل ، إذ يجوز دخولها على الأسماء أو على الأفعال ولهذا رأى سيويه أن إهمالها هو القياس عند النحاة وأن لغة بني تميم هنا تجري على القياس ، والقياس من أهم مبادئ علم النحو إذ قالوا "إنما النحو قياس يتبع" والقياس هنا يقوي لغة بني تميم على لغة الحجازيين .

إن كان القياس قد قوى لغة بني تميم فإن النقل والرواية تقوي لغة الحجازيين حيث وردت الآية القرآنية بالنصب بعد "ما" تشبيهاً لها بليس . ويذهب سيويه إلى هذا الباب فيذكر الآية والرسم العثماني فيها وهو النصب في كلمة "بشراً" ويبين أن بني تميم يرفعون ما بعد "ما" حسب لغتهم في الإهمال إلا من تنبه لها في المصحف ودرى كيف رسمت ويلاحظ في هذا الموضوع المقارنة بين القياس وهو واحد من ركائز النحو مع النقل ، ولم يتعرض سيويه لشاهد شعري كما فعل ابن عقيل عندما ذكر شاهد النصب في "أولادها" كما سبق فكأنك تحس أن سيويه يميل مع القياس ويقدم لغة بني تميم . وقد أكد صحة مذهب الحجازيين في أعمال "ما تشبيهاً لها" بليس ابن عقيل بإيراده شاهد من كلام العرب وهو بيت الشعر المذكور وفيه تنصب الدال من كلمة "أولادها" فهذا يقوي لغة أهل الحجاز وإن كان النحاة أميل في رأيهم للقياس الذي بنوا عليه مذاهبهم .

الموضع الرابع :

قال ابن عقيل : (إذا دل دليل على خبر لا النافية للجنس وجب حذفه عند التميميين والطائسيين وكثر عند الحجازيين ومثاله أن يقال ، هل من رجل قائم ؟ فتقول لا رجل وتحذف الخبر وهو قائم وجوباً عند التميميين والطائسيين وجوازاً عند الحجازيين ولا فرق

في ذلك بين أن يكون الخبر غير ظرف ولا جار ومجرور كما مثل أو ظرفاً وجاراً ومجروراً مثل هل عندك رجل؟ أو هل في الدار رجل فتقول لا رجل⁽¹⁸⁾.

هذه المسألة مشبهة بحذف خبر المبتدأ وجوباً في نحو من عندك؟ فتقول زيداً، ولا يذكر الخبر هنا لكن الفرق بين ما يجري مع "لا" وما هو جارٍ في باب الابتداء أن وجوب حذف خبر "لا" لغة بني تميم والطائيين، أما الحجازيون فيقولون بجواز الحذف لا وجوبه، ولا فرق في ذلك بأن يكون الخبر في جواب لا مفرداً مثل كلمة "قائم" في قوله هل من رجل قائم؟ أو أن يكون الخبر شبه جملة من ظرف أو جار ومجرور. ولقد اشتراط ابن عقيل لحذف خبر "لا" أن يدل عليه دليل، والدليل هو صياغته في الجملة الاستفهامية إذ أنه مضمن فيها كما أشار هو في قوله هل من رجل قائم؟ فدلّت كلمة قائم على الخبر لأنك لو أكملت الكلام لقلت لا رجل قائم ولهذا فطلباً للاختصار مع وجود الدليل حُذف الخبر، قال الرضى (لا يحذف الخبر إلا مع وجود الاسم لتلا يكون إجحافاً)⁽¹⁹⁾.

ولعل قول الرضى واضح حيث أن الخبر لا يحذف مع حذف الاسم لأنه لو حدث شيء من ذلك لما تبقى في الكلام شيء مفهوم وقوله إجحافاً أي ظلماً وذلك للسامع إذ حذفهما ظلّم له لأنه لا يستطيع أن يتبين معنى الكلام.

الموضع الخامس :

قال ابن عقيل : (وإن كان الاستثناء منقطعاً تعين النصب عند جمهور العرب فنقول ما قام القوم إلا حماراً ولا يجوز الاتباع وأجازه بنو تميم فتقول : "ما قام القوم إلا حماراً ، وما ضربت القوم إلا حماراً وما مررت بالقوم إلا حماراً"⁽²⁰⁾ .
المستثنى في هذا المثال ليس جزءاً من المستثنى منه لأن الحمار ليس واحد القوم ، ويسمى هذا النوع من المستثنى بالمنقطع ، على لغة الحجازيين فإن المستثنى المقطوع

يجب نصبه ، قال الرضى : (قوله - أي ابن الحاجب - أو منقطعاً في الأكثر أي منقطعاً بعد إلا ، نحو : ما في الدار أحد إلا حماراً ، أهل الحجاز يوجبون نصبه مطلقاً لأن بدل الغلط غير موجود في الفصح من كلام العرب)⁽²¹⁾ .

ظاهر كلام الرضى هنا أن الحجازيين ينصبون في هذا الباب المستثنى على جهة الوجوب ولا يبدلون لأن الغلط بإبدال الحمار من القوم غير مأخوذ به في الفصح من كلام العرب ولهذا لم يتبع الحجازيون المستثنى وهو لفظ الحمار لفظة القوم في الإعراب لأن الاستثناء مفرغ ولأنه منقطع .

ولقد جاء سيبويه بعبارة واضحة في هذا الباب حيث قال : (هذا باب ما يختار فيه النصب لأن الآخر ليس من نوع الأول وهو لغة أهل الحجاز وذلك قولك ما فيها أحد إلا حماراً جاءوا به على معنى ولكن حماراً وكرهوا أن يبدلوا الآخر من الأول فيصير كأنه من نوعه فحمل على معنى لكن)⁽²²⁾ وقوله يبدلوا أي الأتباع كما أشار إليه ابن عقيل . فالمختار هنا كما ذهب إليه سيبويه النصب لا الإتياع أو البديل لعدم تجانس المبدل والمبدل منه ، وأشار إليه ابن عقيل بأن هذا مذهب جمهور العرب والحجازيون منهم . أما بنو تميم فقد فصل الرضى في مذهبهم فقال : (وبنو تميم قسموا المنقطع إلى قسمين : أحدهما ما يكون قبله اسم متعدد أو غير متعدد يصح حذفه نحو ما جاءني القوم إلا حماراً وما جاءني زيد إلا عمراً فهذا يجوزون البديل ثم إن ذلك الاسم السذي يجوز حذفه إما أن يكون مما يصح دخول المستثنى فيه مجازاً أو لا ، فالأول نحو قولك ما في الدار أحد إلا حماراً يصح أن يجعل الحمار إنسان الدار . ومثله مالي عتاب إلا السيف فليسيبويه فيه وجهان إذا أبدلت أحدهما جعل المنقطع كالمتصل لصحة دخول المبدل في المبدل منه ، والثاني أن الأصل في نحو لا أحد فيها إلا حمار . أن يقال ما فيها إلا حمار أي ما فيها شيء إلا حماراً ولكنه خصص بالذكر من جملة المستثنى المتعدد)⁽²³⁾ فهذا ونحوه يجوز فيه الاتباع عند التميميين . أما قوله فلسيبويه ففيه وجهان

وهو إشارة لقول سيبويه (وأما بنو تميم فيقولون لا أحد فيها إلا حمار أرادوا ليس فيا إلا حماراً ولكنه ذكر أحداً مؤكداً لأن يعلم أن ليس فيها آدمي ثم أبدل فكأنه قال ليس فيها إلا حماراً)⁽²⁴⁾ الفرق واضح بين قول الحجازيين [ولكن حماراً] بالنصب وبين قول التميميين على الأتباع [أحد فيها إلا حمار] وذلك بالرفع على الابتداء ، ولغة بني تميم محمولة على المعنى أي أنه لا إنسان بالدار سوى "حمار" وهو إنسان تلك الدار ، وهذا هو الذي جوز الاتباع عند بني تميم . أما القسم الثاني فيقول عنه الرضى (ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه فبنو تميم هنا يوافقون الحجازيين في إيجاب نصبه كقوله تعالى "لا أعاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم" أي من رحمه الله تعالى ، وقال بعضهم لا أعاصم أي لا معصوم فالاستثناء متصل)⁽²⁵⁾ .

الأمر الذي جعل المستثنى ينصب وجوباً في هذا الموضوع عند التميميين مع أنه مفرغ ذهاب شرط ذكره أو لا وهو أن يكون قبل المستثنى اسم يصح حذفه فهناك كان الاسم الذي يصح حذفه كلمة قوم ، وأن المستثنى أقيم مقام المستثنى منه وكان الاستثناء مفرغاً أوجب التميميون النصب وتأولوا الأمر وجعلوا الاستثناء متصلاً وإذا كان ذلك كذلك وجب النصب لأن المعصوم بعض من رحمه الله فصار الاستثناء متصلاً ، وخلاصة القول إن كلا من لعبي الحجازيين والتميميين لها وجهها وشواهدا التي تقويها ، وقد أورد سيبويه الشواهد على اللغتين على جهة التسوية فقال : (وعلى هذا أي للاتباع أنشدت بنو تميم قول النابغة الذبياني :

يا دار مية بالعلياء فالسند أقوت وطال عليها سالف الأبد
وقفت فيها أصيلاً أسائلها عبت جواباً وما بالربع من أحد
إلا الأوارئ لأياً ما أئبها والنوى كالحوض بالظلومة الجلد
وأهل الجحاز ينصون)⁽²⁶⁾ .

موضع الشاهد هو كلمة "الأواري" بالرفع حيث جعلها لا أحد فيها إلا الأواري فهي أحد الدار لذا اتبعها فرفعها على لغة بني تميم ، ثم أردف ذلك بقوله وأهل الحجاز ينصبون أي لفظة الأواري فواضح هنا استواء اللغتين عند سيبويه في مثل هذا الاستخدام ، ولقد ذكرت قبل ذلك رأي ابن جني وغيره في أن لغات العرب تضعف وتقوى ولكن لا تذهب الحجة فيها ، وقد تستوي اللغتان وقد ترجح إحداها على الأخرى ولكن لا تعد المفضولة المرجوحة ذاهبة ولو ذهبت لاستعصى فهم نصوص كثيرة .

كانت لغة الحجازيين والتميميين هي أكثر مواضع اللغات في شرح ابن عقيل لهذا ذكرتها أولاً ثم يسلي ذلك لغة هذيل وهي في أربعة مواضع ثم تأتي لغات قبائل أخرى كانت أقل . أما مواضع [لغة العرب] بالإهمام من دون تحديد قبيلة بعينها فهي نحو من تسعة مواضع لكن لإهمامها جعلتها آخر مذكور في هذا البحث وبعد فهذه مواضع لغة هذيل .

الموضع الأول :

قال ابن عقيل : (وأما متى فالجر بها لغة هذيل ومن كلامهم أخرجها متى كُمة⁽²⁷⁾ . ذكر ابن عقيل أن متى هنا جاءت حرف جر وهذا في لغة هذيل فهي عندهم بمعنى "من" فيجرون بها الأسماء ، ولقد اثنار الرضى إلى المعنى نفسه فقال ("قوله أي ابن الحجاب" ومتى للزمان فيهما أي في الاستفهام والشرط وربما جرت هذيل بمعنى على أنما بمعنى من كقوله:

شربن بمسا البحر ثم ترفعت متى لجح خضر لهم نثيج⁽²⁸⁾

هذا الشاهد هو عين ما ذكره ابن عقيل عندما عرض في شرحه على الألفية لحروف الجر ، ولكن لم تكن هذه هي اللغة المطردة ولم ترد في القرآن الكريم متى وهي جارة وعليه فهذه حالة خاصة في لغة من لغات العرب لو استخدمها شاعر لصح له ذلك ولكن استخدام "من" أفصح وأوضح من استخدام متى .

الموضع الثاني :

قال ابن عقيل : (وأما المقصور فالمشهور في لغة العرب جعله كالمثنى المرفوع فنقول عصاي وفتاي ، وهذيل تقلب ألفه ياء وتدغمها في ياء المتكلم وتفتح ياء المتكلم فنقول عصىً ومنه قوله :

سبقوا هويً واعنقوا لهواهم فتخرموا ولكل جنبٍ مصرع⁽²⁹⁾

ذكر ابن عقيل في هذا الشاهد لغة هذيل عند إضافتهم ياء المتكلم للاسم المقصور ، واللغة الفصيحة هي أن يجعل الاسم كالمثنى فيقال في عصيً وهوى عصاي وهوى قال تعالى: (هي عصاي أتوكأ عليها وأهش بها على غنمي)⁽³⁰⁾ .

لقد ذكر ابن عقيل لغة هذيل في هذا الموضع وهي إدغام ياء المتكلم في الألف وذلك بعد قلبها ياء ثم تفتح الياء بعد ذلك ، ولم يذكر سيوييه في الكتاب ، ولا المراد في المقترض ، ولا الرضى في شرح الكافية شيئاً عن هذه اللغة وإن كانت قد ذكرت عند من تلاهم من العلماء ، ووقفت على هذا الأمر في كتاب حديث هو "معجم القواعد العربية" للأستاذ عبد الغني الدقر حيث قال : (ما كان آخره ألفاً وهو المقصور كهدى وعصاً تقول فيه هُداي وعصاي وقال جعفر ابن علية :

هسوي مع الركب اليماني مصعد جنيب وجشثماني بمكة موثق

والمشهور في هذا بقاء ألفه والنطق بها كما مثلنا وعند هذيل انقلابها ياء حسن نحو
عصيّ ومنه قول أبي ذؤيب :

سبقوا هويّ واعنقوا لهواهم فتخرموا ولكل جنب مصرع⁽³¹⁾

وظاهر الأمر هو إبقاء الألف على حالها مع إضافة الياء وذلك لأنها لغة القرآن الكريم
كما ذكرت من قبل ، ولو كانت لغة هذيل شائعة معروفة لأشار إليها النحاة السابقون
ممن ذكرت . أما قول ابن عقيل [وتفتح ياء المتكلم] فأمر هام يدل على نسبة ياء
المتكلم إلى اللفظة ويسر الفتح نطق الكلمة وإلا صعب نطقها .

الموضع الثالث :

قال ابن عقيل (وقول هذيل في جَوْزِه وبيضة جَوَزَات وبيضات بفتح الفاء والعين
والمشهور في لسان العرب تسكين العين إذا كانت غير صحيحة)⁽³²⁾ هذا المبحث
مبحث لغوي صرّفي لا نحوي إذ يتصل بتحريك عين الكلمة إذا كانت العين حرف
علة، فيسنو هذيل يجركون جمع جَوْزِه وبيضة كما ذكر ابن عقيل فيقولون جَوَزَات
وبيضات والمشهور في كلام العرب إسكان العين ويسهل الإسكان النطق بهذه الحروف
لوجود الواو والياء .

عرض سيبويه لهذا الأمر في كتابه ولكنه سار على المشهور من كلام العرب .
قال سيبويه : (وأما ما كان فعلاً فقضته قصة غير المعتل وذلك جَوْزٌ وجَوْزَةٌ وجَوَزَات
لَوْزٌ ولَوْزَةٌ ولَوَزَات وبيض وبيضة وبيضات)⁽³³⁾ يلاحظ أن سيبويه نطق بالكلمة مفردة
ثم جمع تكسير وكل ذلك بإسكان حرف العلة ليؤكد أن الجمع السالم وهو بيضات
وجوزات لا يمكن أن يخالف نقط المفرد ونطق جمع التكسير إذ الأصل هو الإسكان ولو
قالوا جَوْزٌ وبيّض بالفتح لقالوا جَوَزَات وبيّضات بالفتح أيضاً ولكن هذه لغة اختصت

بها لغة هذيل ، وعجيب أن سيبويه لم يشر قط إلى لغة هذيل ولم يذكرها وتحقيق أن يقال أن التحريك فيه ثقل لاجتماع المتحركات والإسكان فيه تخفيف للفصل بين المتحركات وهذه قاعدة عساها عامة في مجال لغات العرب وذلك سر شيوع لغة الإسكان وانحصار لغة التحريك وهي في لغة هذيل .

الموضع الرابع :

قال ابن عقيل : (وبعض العرب يقولون الذون في الرفع والذين في النصب "نحن الذون صباحوا الصباحا يوم النخيل غارة ملحاحا)⁽³⁴⁾ موضع الاستشهاد في هذا الشاهد هو لفظة "الذون" والمعروف أن اسم الموصول من الأسماء المبنية لكن الذي جرى في لغة هذيل أنهم يعربون كلمة الذين إعراب جمع المذكور السالم .

ولقد أشار ابن عقيل إلى هذا المذهب وكذلك الرضى الاستراباذي حيث قال : (وجمع الذي في ذوى العلم الذين في الأحوال الثلاثة على الأكثر ، والذون في الرفع لغة هذيل)⁽³⁵⁾ يثبت الرضى أن الأشيع والأنشر هو جعل "الذين" مبنية وعلى صورة واحدة ، وأمر إعرابها إعراب جمع المذكور السالم هو في لغة هذيل . إذا قرنا هذا الموضع إلى الموضع الثاني فهما معنى وهو أن بعض لغات العرب ربما كانت نائية أو غير شائعة الاستعمال وهذا يصدق على مثل هذه الشواهد الغريبة للغة هذيل ولكن لا تخلو بعض كتب النحو من الإشارة لمثلها وغالباً ما تكون هذه الإشارات موجزة سريعة على نحو ما رأينا في قول الرضى ، كما أن ذكر ابن عقيل لهذه اللغات وهذه الشواهد أمر يحمد له وينبغي الإشادة بذلك لأنه أكد لنا أن لغات العرب جميعاً حجة كما ذهب إليه ابن جني ولم يستثن شيئاً من ذلك ولم يتخرج من

ذكره هذه الشواهد على الرغم من أن النحاة القدامى والكبار كسيبويه لم يذكروها وقد يتاح للمتأخر ما لم يقف عليه المتقدم .

من خلال حصري للغات العرب التي جاءت في شرح ابن عقيل ، وجدت بعض القبائل قد ذكرت لغاتها مرة واحدة أي لها موضع واحد، وهذه القبائل هي عقيل ، وربيعه ، وطيء ، وبنو سليم ، وبنو الحارث ، وبنو دبير ، وبنو فقعن وعسى أن أبدأ بعقيل على حسب الترتيب في الذكر فأقول :

قال ابن عقيل : (وأما لعل فالجر بها لغة عقيل ومنه لعل أبي المغوار منك قريب)⁽³⁶⁾ موضع الاستشهاد هنا قوله "لعل أبي المغوار" حيث جاءت لعل حرفاً جاراً على لغة عُقَيْيل "بضم العين" وبهذا تكون حرفاً يعمل عملين ، إذ في اللغة العامة هي حرف يدخل على المبتدأ والخبر فينسخ حكمهما والآن على لغة عقيل تعمل الجر في الأسماء . قال الرضى : (وعقيل يجرون بلعل مفتوحة اللام الأخير ومكسورة كما بلعل مكسورة اللام ومفتوحتها وقال :

فقلت ادع أخرى وارفع الصوت جهرة نعل أبي المغوار منك قريب

وهي مشكلة لأن جرهما عمل مختص بالحروف ونصبها لمشاكلة الأفعال، وكون حرف عاملاً عمل الحروف والأفعال في حالة واحدة مما لم يثبت، وأيضاً الجار لا بد له من متعلق ولا متعلق لها هنا لا ظاهراً ولا مقدراً⁽³⁷⁾ في هذا القول بيان كاف شاف لا يحتاج إلى تعقيب ثم يصل ابن عقيل حديثه عن هذا الموضع فيقول ومنه :

نعل الله فضلكم علينا بشيء أن أمكم شـرـم

ويعرب اسم الجلالة وأبي مبتدآن له مرفوعان بضم مقدر منع من ظهوره حركة حرف الجر الشبيه بالزائد في مثل بحسي درهم⁽³⁸⁾ يذكر ابن عقيل شاهداً آخر على هذه اللغة كما يذكر الحكم الأعرابي الخاص بمثل هذا الاستخدام للفظ لعل ويرى أن الجر

هنا شبهه بالزائد كأن الشاهد الأول هو أبو المغوار منك قريب ، والثاني هو الله فضلكم علينا وهذا يعني أن "العل" هنا لا تفيد الترجي وإنما هي حرف جر شبهه بالزائد أي يمكن أن يستغني عنه ويكون الكلام مستقيماً .

لقد ذهب الرضى مذهباً آخر في إعراب لفظة أبي المغوار فقال : (يحتمل أن يقال اسم لعل هو ضمير الشأن مقدر وأبي المغوار مجرور بلام مقدره حذف لتوالي اللامات أي لعله لأبي المغوار منك جواب قريب)⁽³⁹⁾ قدر الرضى اسماً للعل هو ضمير الشأن كما قدر لأمأ جارة للفظ أبي المغوار وكل هذا يحاشي به أن يسند للفظ واحد عملين مختلفين ، ويلاحظ تكلفه في تقدير المحذوفات وهذا كثير ولهذا فإن أرجح إعراب ابن عقيل وتقديره إذ قدر فقط إبطال عمل الجار وهو لعل وجعل الجر هنا شبهه بالزائد فأرى ومذهبه تقره القواعد النحوية التي سار عليها العلماء . أما لغة ربيعة فقد أورد لها ابن عقيل شاهداً في قوله : (وأما مع فاسم لمكان الاصطحاب أو وقته ... ومن العرب من يسكنها ومنه قوله :

فريشى منكم وهواي معكم وإن كانت زيارتكم لمأما

وزعم سيويه أن تسكينها ضرورة وليس كذلك بل هو لغة ربيعة وهي عندهم مبنية على السكون)⁽⁴⁰⁾ .

الحديث هنا عن كلمة "مع" وهي اسم لمكان الاصطحاب والأكثر تحريك العين فيها بالفتح ولكن كما أورد ابن عقيل فإن ربيعة تسكن العين من لفظة مع فتصير مع ولكن السؤال المهم هل يقع هذا الإسكان حال وصلها بالضمائر أم في حال انفرادها أيضاً ؟

ذكر سيويه لفظة "مع" في باب سماه باب الظروف المهمة غير المتمكنة وقال : (وسألت الخليل عن معكم ومع لأي شيء نصبتها ؟ فقال لأنها استعملت غير مضافة

اسماً كجميع ووقعت نكره وذلك قولك جاء معاً وذهبا معاً وقد ذهب معه ومن معه ،
صارت ظرفاً فجعلوها بمنزلة أمام وقدام . قال الشاعر فجعلها كهل حين اضطر وهو
الراعي
وريشى منكم وهوى معكم وان كانت زيارتكم لماماً⁽⁴¹⁾

يستحدث الخليل مجيئاً سيويه عن أمر نصبها أي تحريكها بالفتح فأحبر أن سبب ذلك
استعمالها اسماً كجميع وأنها وقعت نكرة والأمر الثالث أنها استعملت غير مضافة ،
وعليه فإن هذه إجابة عن السؤال الماضي حيث تكون "مع" متحركة إذا كانت منفردة.
يقول الأعلام : (وإنما أعربت [أي لفظة مع] في أكثر الكلام لوقوعها مفردة في قولهم
جاءوا معاً وانطلقوا معاً فوقعت موقع جمع فأعربت)⁽⁴²⁾ لعله أراد أن يقول "وقعت
موقع جميع" كما ذكر سيويه في أصل هذا النص ولكنه وقع شيء من تصحيف، ومعنى
قولسه أنها أعربت أي حركت لشبهها بلفظة "جميع" المتحركة المتمكنة ، أما الشاهد
فقد جاء بالإسكان في عين مع ، قال الأعلام: (والشاهد فيه تسكين "مع" تشبيهاً لها
بحروف المعاني المبنيّة على السكون مثل هل وبل لأنها في الأصل غير متمكنة)⁽⁴³⁾ إذاً
يكون سبب إسكانها مشابهتها لحروف المعاني المبنيّة لأن مع تشبه هل من حيث الوضع
حيث وضعت هل على حرفين وكذلك مع ، ثم بنيت عين مع على السكون والأصل
في الحروف والبناء والأصل في البناء هو السكون .

لقد ذكر محققو الكتاب لسيويه أن البيت لجرير بن عطية الخطفي ، وأن جريراً تميمي
واللغة في إسكان العين تعزي لقبيلة ربيعة وهذا يرينا أن هذا الإسكان لم يكن خاصاً
بقبيلة ربيعة وإنما تشركها فيه قبائل أخرى وأن الشاهد الآن جاء على لسان تميمي لا
ربيعي .

بقسى أن أقول ما فائدة الإسكان من جهة اللغة خاصة إذا كانت مضافة؟ لعل سبب ذلك كثرة توالي المتحركات وهي فتحتا الميم والعين وضمة الكاف وبذلك تنقل الكلمة ولهذا فإن إسكان العين يخفف من هذه الحركات المتواليات . أما لغة طئ فيذكر ابن عقيل موضعاً واحداً لها فيقول : (والمراد بقوله أن صحبه أبانا أي أن أفهم صحبة واحترز بذلك عن ذو الطائية فإنها لا تفهم صحبة بل هي بمعنى الذي فلا تكون مثل ذي بمعنى صاحب)⁽⁴⁴⁾ ينكلم ابن عقيل عن "ذو" الطائية التي هي بمعنى "الذي" ولم يعرض سيبويه عند ذكره الأسماء الستة ولا المبرد في "المقتضب" ولا الرضى في شرح الكافية لذكر ذو الطائية وذكرها جماعة من العلماء جاءوا بعدهم منهم ابن عقيل . وممن وردت عنده ذو الطائية ابن الناظم في شرحه وغيره قال ابن عقيل: (ذو الطائية اسم موصول عند طئ خاص ، ولم يشته سيبويه وهي مفردة مذكورة مبنية على السكون في جميع الحالات على المشهور وتستعمل للعاقل وغيره كقول سنان الطائي :

فإن الماء ماء أبي وحدى وبئرى ذو حفرت وذو طويست

ومن كلام بعض الطائيين لا وذو في السماء عرشه)⁽⁴⁵⁾ يدل هذا النص على أن هذه اللغة غير مشهورة وغير مذكورة إذ لم يذكرها بعض العلماء الأوائل فهي مما أختص بذكره بعض المتأخرين كابن عقيل في شرحه لبنت ابن مالك ويمكن أن يكونا وقعا على هذه اللغة بتتبع الشواهد فهذه إضافة من المتأخرين لعلم النحو وهذا يدل على حركة وتطور في هذا العلم وإنه ربما ظهرت جوانب لمن تأخروا لم تظهر للمتقدمين أو ربما ظهرت لهم ولكن لانحصار مثل هذه اللغة واستخدامها أهملت وتركت .

تأتي لغة سليم أيضاً في موضع واحد من شرح ابن عقيل ، وذلك أنهم ينصبون مفعولين بالفعل "قال" . يقول ابن عقيل : (مذهب سليم يجرون القول مجرى الظن في

نصبه مفعولين مطلقاً أي سواء كان مضارعاً أم غير مضارع وجدت فيه الشروط المذكورة أم لم توجد نحو قُلْ ذا مشفقاً ومن ذلك :

قالت وكنست رجلاً فطيناً هذا لعمرو الله اسررائينا

هذا مفعول أول لقالت واسرائينا مفعول ثانٍ (46).

يحدث ابن عقيل بأن هذه اللغة أصحابها هم سليم يعملون الفعل "قال" ماضياً أو مضارعاً لينصب مفعولين وذكر طرفاً من قول ابن مالك وهو "قل ذا مشفقاً" ولقد عرض الرضى الاسترابادي هذه المسألة بتفصيل فقال: (وجواز إلحاقه "أي القول" بالظن مطلقاً لغة سليم ، وأكثر العرب لا يجوز هذا الإلحاق إلا بشرط كون الفعل مضارعاً مخاطباً ، وقال الأندلسي : منهم من يشترط الخطاب دون المضارعة وبعضهم يشترط المضارعة دون الخطاب فيجوز نحو "يقول زيد عمراً قائماً" ولا بد عند الأكثر في الإلحاق من شرط تقدم استفهام متصل نحو أتقول زيدا قائماً أو منفصل بظرف نحو أقدامك تقول زيدا جالساً وأبا لسوط تقول زيدا ضارباً أو بأحد المفعولين كقوله :

أجهالاً تقول بني لؤي لعمرو أبوك أم متجاهلين (47)

ينبت الرضى أن استعمال "القول" لينصب مفعولين هو لغة سليم مطلقاً من غير ما شرط ، لكن ذكر أن بعض العلماء يعملونه في الخطاب مثل قلت "بفتح التاء" زيدا قائماً ويمكن أن يكون الفعل مضارعاً ولا يشترط الخطاب ، كما أوضح الرضى أن أكثر العرب لا يجوز إلحاق القول بالظن في العمل إلا إذا كان الفعل مضارعاً مخاطباً مثل أنت تقول زيدا قائماً أما الشاهد فقد جاء على رأي أكثر العرب وهو الخطاب مع كون الفعل مضارعاً وفُصِّلَتْ فيه أداة الاستفهام عن الفعل "تقول" بأحد مفعولي القول وهو

لفظة "جهالاً" والفاعل "أنت" ضمير مستتر وبني لؤي مفعول أول ويكون الكلام تقول بني لؤي جهالاً أم متجاهلينا .

يروى ابن عقيل لبني الحارث بن كعب أيضاً موضعاً واحداً فيقول : (ومذهب طائفة من العرب وهم بنو الحارث بن كعب كما نقل الصّغار في شرح الكتاب أن الفعل إذا اسند إلى ظاهر مثنى أو جمع أتى فيه بعلامة تدل على التثنية أو الجمع فتقول قام الزيدان وقاموا الزيدون وقمنا الهندات فتكون الألف والواو والنون حروفاً تدل على التثنية والجمع وذلك قوله :

تولى قتال المشركين بنفسه وقد أسلماه مُبْعَدٌ وحميمٌ

وقوله :

يلوموني في اشتراء النخيل أهلي فكلهم يعدلُ .

وقوله :

رأى بن الغساني الشيب لاح بمفرقي فاعرضن عني بالحدود النواضر⁽⁴⁸⁾

يتحدث ابن عقيل في هذا الموضع عن لغة بني الحارث وهم يضمنون الفعل المسند إلى المثنى ألقاً والمسند إلى الجمع واواً فيصير الفعل كأنه له فاعلان أحدهما ضمير والآخر اسم ظاهر ، ثم يأتي بعد ذلك بشواهد شعرية تؤكد هذه اللغة ، ولا فرق بين أن يكون الفعل ماضياً كما في المثال الأول والثالث أو أن يكون الفعل مضارعاً كما في المثال الثاني كذلك لا فرق بين أن يكون الفعل متصلاً بفاعله وهو الاسم الظاهر اتصالاً مباشراً كما في المثال الأول والثالث أو يكونا مفصولين عن بعضهما كما في المثال الثاني .

لقد أشار سيبويه إلى هذه اللغة فقال : (واعلم أن من العرب من يقول ضربوني قومك وضرباني أخواك فشيئوا هذا بالباء التي يظهرها في "قالت فلانة" فكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما للمؤنث وهي قليلة)⁽⁴⁹⁾ قول سيبويه "من العرب" هؤلاء هم بنو الحارث كما ذكر ابن عقيل ، وقد التمس سيبويه لهذه اللغة قياساً وذلك في إثباتهم ألف التثنية وواو الجماعة إذ شبه ذلك ببناء المؤنثة المتصلة بالأفعال الماضية في مثل "قالت فلانة" فكأنما الضمائر هنا جعلت بمثابة علامات تبين الاسم الذي اسند إليه ذلكم الفعل ، ولا أرى أن القياس بعيد إذ فيه توضيح وتركيز أكثر للمسند إليه ، وفرق بين أن يقال قام الرجل والفاعل مفرد وقاما الرجلان والفاعل مثنى بدلاً عن قولهم قام الرجلان تماماً كقيام الرجل ولهذا فإن بني الحارث أرادوا في لغتهم حين تكلموا بسليقتهم أن يفرقوا بين المسند إليه في هذه الأحوال جميعاً.

لقد ذهب سيبويه في الأفعال التي تسند إلي جمع الذكر السالم وتذكر فيها واو الجمع مذهبا آخر ، حيث لم يجعل الواو هنا علامة فقط بل نقل رأيا ليونس وذلك عندما عرض سيبويه لقول الله تعالى : (وأسروا النجوي الذين ظلموا فإنما يجيء علي البديل وكأنه قال انطلقوا : فقييل له من ؟

فقال بنو فلان . فقوله عز وجل (وأسروا النجوي الذين ظلموا) علي هذا فيما زعم يونس)⁽⁵⁰⁾ .

يرى يونس أن مثل هذا الاستخدام لا يقصد منه إثبات علامة للمسند إليه ولكن يقع الكلام هنا علي البديل حيث إن واو الجمع في الآية تعرب مسندا إليه أي "فاعلا" والذين ظلموا بدلا ويقاس علي ذلك ألف التثنية حيث وقع، ثم أن سيبويه قال تفسير يونس هذا علي الاستفهام في مثل انطلقوا فقييل من هم المنطلقون فقال بنو فلان فإذا جمعت طرفي الجملة صارت انطلقوا بنو فلان. ولم ينس سيبويه شيخه الخليل فأورد

له رأيا بعد رأي شيخهما يونس . قال سيويه . (قال الخليل رحمه الله : من قال
أكلوني الراجيث أجري هذا علي أوله)⁽⁵¹⁾ .

يقصد سيويه بقوله (أوله) أي أول الكلام الذي ذكر في شأن هذه اللغة لأنه
كان يقرأ علي الخليل في هذا الكتاب ويحشي عليه فهذه إشارة لهذا الموضوع . وعلى
كسل فإن هذه اللغة تعرف عند النحاة بلغة (أكلوني الراجيث) أكثر من أنها لغة بني
الحارث

أما لغة بني دبير وبني فقعس فقد قال عنها ابن عقيل: (إذا كان الفعل المبني
للمفعول ثلاثيا معتل العين سمع في فإنه ثلاثة أوجه منها إخلاص الضم نحو قول وبوع
ومنه قول الشاعر :

ليت وهل ينفع شيئا ليت لیت شبابا بوع فاشترت

وهي لغة بني دبير وبني فقعس)⁽⁵²⁾ .

الحديث هنا عن كلمة (بوع) الفعل الماضي المبني للمجهول والبحث هنا في
الصرف لا في النحو ، وقد ذكر سيويه هذه المسألة في قسم الصرف تحت باب عنوان
(هذا باب ما الواو والياء فيه ثانية وهما في موضع العين منه) .

أصل الفعل بالألف وهو باع وأصل الألف الياء لأنها من البيع والقياس أن يقال
في باع بيع كما يقال في سار سير وذلك إذا بني الفعل للمجهول قال سيويه: (وبعض
العرب يقول خيف وبيع وقيل أي بالإسكان ... وبعض العرب من يضم يقول بوع
وحوف وقول يتبع الياء ما قبلها ، وهذه اللغات دواخل علي قيل وخيف والأصل
الكسر كما يكسر فَعَلْتُ⁽⁵³⁾) يعلل سيويه للغة بوع بأنها إتباع الياء لما قبلها ومعلوم
أن الفعل إذا بني للمجهول ضم أوله فكأنما الكلمة هي بيع بضم الباء لا بكسرها تمهيدا
للياء بعدها ثم لما أتبعوا الياء حركة الباء والضممة تأتي تمهيدا للواو صيرت الياء واو لأنه

يعسر الانتقال من الضمة التي علي الباء إلي الياء التي تليها لذلك قلبت الياء واو بالاتباع لحركة ما قبلها وبذلك صارت بوع بدلا عن بيع ، لكن سيبويه يردف قائلا أن مثل هذه اللغات (دواخل) أي ليست أصلا في الكلام إذ الأصل الكسر في الباء لتأتي بعدها الياء في نحو بيع وقيل. هذا وأسأل الله الهداية والتوفيق إنه على ما يشاء قدير.

الهوا مشش

- (1) ابن جني أبو الفتح عثمان - الخصائص ج 2 ص 10.
- (2) المصدر نفسه .
- (3) السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر - الاقتراح في علم أصول النحو ص 44 .
- (4) الحمحي ، محمد بن سلام - طبقات فحول الشعراء ص 10 .
- (5) ابن جني - الخصائص ج 2 ص 12 .
- (6) المصدر نفسه .
- (7) السيوطي - الاقتراح ص 44 .
- (8) المصدر نفسه .
- (9) ابن عقيل - شرح ألفية ابن مالك ج 2 ص 308 .
- (10) الرضى الأستراباذي - شرح الكافية ج 1 ص 126 .
- (11) المصدر نفسه .
- (12) المصدر نفسه .
- (13) المصدر نفسه .
- (14) ابن عقيل - شرح الألفية ج 1 ص 127 .
- (15) الرضى الأستراباذي - شرح الكافية ج 3 ص 482 .
- (16) ابن عقيل ج 1 ص 283 .
- (17) سيبويه ، عمرو بن عثمان - الكتاب ج 1 ص 57 إلى ص 59 .
- (18) ابن عقيل - شرح الألفية ج 1 ص 378 .
- (19) الرضى الأستراباذي - شرح الكافية ج 2 ص 183 .

- (20) ابن عقيل - شرح الألفية ج1 ص545 .
- (21) الرضى الاستراباذي - شرح الكافية ج2 ص85 .
- (22) سيويه - الكتاب ج2 ص319 .
- (23) الرضى الاستراباذي - شرح الكافية ج2 ص85 .
- (24) سيويه - الكتاب ج2 ص320 .
- (25) الرضى الاستراباذي - شرح الكافية ج2 ص86 .
- (26) سيويه - الكتاب ج2 ص321 .
- (27) ابن عقيل - شرح الألفية ج2 ص6 .
- (28) الرضى الاستراباذي - شرح الكافية ج3 ص204 .
- (29) ابن عقيل - شرح الألفية ج2 ص85 .
- (30) سورة طه الآية رقم 18 .
- (31) عبد الغني الدقر - معجم القواعد العربية ص461 .
- (32) ابن عقيل - شرح الألفية ج2 ص414 .
- (33) سيويه - الكتاب ج3 ص595 .
- (34) ابن عقيل - شرح الألفية ج2 ص137 .
- (35) الرضى الاستراباذي - شرح الكافية ج3 ص19 .
- (36) ابن عقيل - شرح الألفية ج2 ص4 .
- (37) الرضى الاستراباذي ج4 ص373 .
- (38) ابن عقيل - شرح الألفية ج2 ص4 .
- (39) الرضى الاستراباذي - شرح الكافية ج4 ص373 .
- (40) ابن عقيل - شرح الألفية ج2 ص67 .
- (41) سيويه - الكتاب ج3 ص287 .
- (42) الأعلام - حاشية كتاب سيويه ج3 ص287 .
- (43) المصدر نفسه .
- (44) ابن عقيل - شرح الألفية ج1 ص48 .
- (45) المصدر نفسه .
- (46) ابن عقيل - شرح الألفية ج1 ص410 .
- (47) الرضى الاستراباذي - شرح الكافية ج4 ص178 .
- (48) ابن عقيل - شرح الألفية ج1 ص427 .

- (49) سيبويه - الكتاب ج2 ص40 .
 (50) المصدر نفسه .
 (51) سيبويه - الكتاب ج2 ص41 .
 (52) ابن عقيل - شرح الألفية ج1 ص457 .
 (53) سيبويه - الكتاب ج4 ص342 .

المصادر والمراجع

- (1) القرآن الكريم .
 (2) ابن جني ، أبو الفتح عثمان - الخصائص تحقيق محمد علي النجار (بيروت) بدون رقم طبعة أو تاريخ .
 (3) ابن عقيل ، بهاء الدين عبد الله - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك - بيروت - 1421 هـ - بدون رقم طبعة .
 (4) ابن منظور ، محمد بن المكرم - لسان العرب - دار صادر - بيروت - بدون رقم طبعة أو تاريخ .
 (5) الأعلام - الشنتمري - حاشية كتاب سيبويه المذكور في "11" .
 (6) السيفغاداي - عبد القادر بن عمر - خزانة الأدب - دار الثقافة - بيروت - بدون رقم طبعة أو تاريخ .
 (7) الجمحي - محمد بن سلام - طبقات فحول الشعراء - مطبعة المدني - القاهرة - بدون رقم طبعة 941 .
 (8) الرضى الاسترابادي - شرح الكافية تحقيق يوسف حسن عمر - بنغازي - الطبعة الثانية - 1996 م .
 (9) سيبويه - عمرو بن عثمان - الكتاب تحقيق عبد السلام محمد هرون - القاهرة - الطبعة الثانية - 1403 هـ .
 (10) السيوطي - جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر - الاقتراح في علم أصول النحو - تقديم الدكتور أحمد سليم الحمص والدكتور محمد أحمد قاسم - الطبعة الأولى - 1988 م .

- (11) عبد الغني الدقر - معجم قواعد العربية - دار القلم - دمشق - الطبعة الثانية - 1414 هـ .
- (12) العكبري - أبو البقاء عبد الله بن الحسين - التبيان في إعراب القرآن - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى - 1419 هـ .
- (13) الفسروز آبادي - محمد بن يعقوب - القاموس المحيط - تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الثانية - 1407 هـ .
- (14) القفطي - جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف - إنباه الرواة على أنباه النحاة - مصورة من مطبعة دار الكتب - القاهرة - 1401 هـ .